



Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and
Scientific Research
Al-mustaqbal College law Department

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية المستقبل الجامعة
قسم القانون

المحاضرة الثالثة

مبدأ عدم رجعية القانون الجنائي على الماضي (القوانين الموضوعية)

(العقوبات العام)

المرحلة الثانية

اعداد

المدرس المساعد

زينب حامد عباس المرزوك

مبدأ عدم رجعية القانون الجنائي على الماضي

حتى يطبق القانون يجب ان يكون نافذاً و من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، ويلغي القانون الغاء صريح او الغاء ضمني بصدور قانون جديد يشمل على نص يتعارض مع نص القانون القديم او ان ينظمه من جديد ، واذا كان قانونا مؤقتا فانه يبطل العمل به عند انتهاء الحالة او المدة المخصصة لنفذته.

س/ هل يحكم القانون الجديد الوقائع السابقة لنفذته ؟

المبدأ العام (عدم رجعية القانون الجنائي على الماضي) في تطبيق القانون من حيث الزمان و مضمونه (ان اثر القانون الجنائي لا يمتد الى الماضي بل يحكم الوقائع التي حدثت بعد نفاذه ، وان تاريخ نفاذ القانون هو الفيصل في تحديد نطاق تطبيقه من حيث الزمان ، فاذا كانت الوقائع سابقة له لا يحكمها انظر م ١٩ / ف أ من دستور جمهورية العراق / ٢٠٠٥ حيث نصت (لا يسري باثر رجعي القانون الجزائي الا اذا كان اصلح للمتهم) وكذلك م ٢ / ف ١ من قانون العقوبات و م / ١٢٩ من دستور ٢٠٠٥ اشترطت لنفذ القانون نشره بالجريدة الرسمية.

كيف يمكن معرفه كون جريمة وقعت قبل نفاذ القانون؟ (تحديد وقت وقوع الجريمة)

١- بالجرائم الوقتية : و هي التي تتكون من فعل او تصرف يقع وتنتهي بوقوعه الجريمة كالقتل والضرب والسرقة.

والعبرة هنا بوقوع الفعل المجرم ولا عبره بالنتيجة أي بالعمل التنفيذي للجريمة ولا عبره بالنتيجة حتى لو تحققت في ظل القانون الجديد فأنها تخضع للقانون الذي وقع الفعل في ظله.
٢- الجرائم المستمرة : و هي التي تتكون من حاله تتحمل بطبيعتها الاستمرار كجريمه اخفاء اموال مسروقه او حيازة سلاح بدون اجازة فقد تبدأ حالة الاستمرار في ظل القانون القديم وتستمر الى نفاذ القانون الجديد فهذه الجرائم تخضع الى القانون الجديد طالما وقع جزء منها في ظله ولا عبره بانها بدأت قبل نفاذه تطبيقا لمبدأ الشرعية.

٣- جرائم الاعتياد : وهي التي تتكون من عمل او تصرف لا بد من تكراره لتمام الجريمة كجريمة زنا الزوجية، فهذه الجريمة لا تتحقق الا اذا تكرر الفعل لكن اذا قام بأفعال مرة في ظل القانون القديم ومرة في ظل القانون الجديد، فيطبق القانون الجديد لان القانون هنا لا يعاقب على الافعال لكنه هنا يعاقب على الاعتياد وقد تحقق الاعتياد في ظل القانون الجديد.

س/ اذا وقع الفعل الاول في ظل القانون القديم و الفعل الثاني في ظل القانون الجديد فما هو الحكم في ذلك ؟.

الراي الاول: يرى بان يتكرر الفعل المادي المكون لها في ظل القانون الجديد لكي تخضع له, الراي الثاني: يرى بانه يكفي ان يقع العمل الذي يفصح عن الاعتياد أي العمل بعد الاول حتى تعتبر واقعه في ظل القانون الجديد وتخضع له, وهذا الرأي هو المفضل لدى القضاء العراقي, لان العقاب ليس على الفعل وانما على تكرار الفعل والاعتياد عليه, والقانون العراقي ياخذ بهذا الراي في المادة / ٤ عقوبات.

اساس مبدأ عدم الرجعية

ان هذا المبدأ (عدم الرجعية) هو نتيجة حتمية لمبدأ قانونية الجرائم والعقوبات لان القول خلاف ذلك (أي سريانه على التصرفات السابقة له مخالفه لمبدأ الشرعية لذلك نصت الدساتير والقوانين على هذين المبدأين بنص واحد.

وعليه فاذا نص القانون (وليس الدستور) على المبدأ فلا يجوز للقاضي مخالفته ويجوز للمشرع الخروج عليه، اما اذا نص عليه الدستور فلا يجوز للمشرع ولا القاضي الخروج عليه، وهذا المبدأ في العراق مبدأ دستوري لا يجوز للمشرع ولا للقاضي الخروج عليه.

نطاق تطبيق مبدأ عدم الرجعية في القوانين الجنائية

ان القوانين الجنائية ثلاثة انواع :

١- قوانين موضوعية ٢- قوانين شكلية ٣- قوانين خاصة بالتقادم

اولا :القوانين الموضوعية :

وهي القوانين التي تحدد الجرائم والعقوبات وتبين عناصر المسؤولية الجنائية وما يخفف من هذه المسؤولية او ما يشدها و اسباب الاباحة و موانع العقاب كقانون العقوبات ، وهذه القوانين تخضع لمبدأ عدم الرجعية لانها تتصل بمبدأ لا جريمة ولا عقوبة الا بنص (م ٢ / اول عقوبات)

و لكن هناك قوانين موضوعية تخضع لمبدأ رجعية القانون على الماضي و هي :

أ- القانون المفسر :

والقانون المفسر هو القانون الذي صدر لغرض تفسير قانون سابق له و ايضاح معناه في ناحية غامضة مختلف عليها .

فهو لا يخضع لمبدأ عدم رجعية القانون على الماضي لانه يتحد مع القانون الاصل الذي جاء ليفسره فيصبح جزء منه لذلك يمتد الى تاريخ نفاذ القانون الاول الذي جاء ليفسره و لكن يشترط به ان لا يتضمن احكاما جديدة لا وجود لها في القانون الاصل و في حالة العكس فانه يخضع لمبدأ عدم الرجعية ، و العبرة بحقيقة ما يقرره القانون لا بالوصف كونه مفسر ام لا .

ب - القانون الاصلح للمتهم :

و يقصد به القانون الذي ينشئ للمتهم مركزا او وضعا يكون اصلح له من القانون القديم كأن يلغي جريمه او يخفف عقوبه او ياتي بسبب اباحه او مانع مسؤوليه ، والقانون الاصلح للمتهم يخضع لمبدأ رجعية القانون على الماضي لان الحمايه لحقوق الافراد وحررياتهم متحققه ومن التناقض والظلم ان تطبق عقوبه على متهم ثبت عدم فائدتها او زيادتها عن الحد اللازم .

الضابط في معرفة القانون الاصلح للمتهم

المعيار هنا موضوعي مستمد من القانون ذاته و ليس شخصي لان القانون الاصلح للمتهم هو الذي يلغي جريمة او عقوبة او يخففها او ياتي بسبب اباحه او بمانع عقاب ، و هذه المعايير واضحة ما عدى (تخفيف العقوبة) فان ذلك يمكن معرفته من خلال :

- 1- نوع الجريمة : فالجرائم من حيث الجسامه ثلاثة (جنائية او جنحة او مخالفة) و عقوبة الجنائية اشد من الجنحة و عقوبة الجنحة اشد من المخالفة ، بغض النظر عن درجة العقوبة و مدتها و مقدارها ، فاذا عد القانون الجديد جريمة ما جنحة وكانت تعد جنائية في ظل القانون القديم فذلك يعني ان القانون الجديد جاء مخففا فهو الاصلح.
- 2- درجة العقوبة : العقوبة الاخف هي الادنى و الاوطأ درجة وهي الاصلح حسب الترتيب القانوني لها بين العقوبات ، فاذا كانت الجريمة من نوع واحد كان تكون كلاهما جنحة او كلاهما مخالفه بهذه الحالة نترك نوع الجريمة ونلجأ الى درجة العقوبة، و قد بين المشرع العراقي في المادة ٨٥ عقوبات هذا الترتيب حيث نصت المادة اعلاه على ان العقوبات الاصلية هي (الاعدام ، و السجن المؤبد ، و السجن المؤقت ، و الحبس الشديد ، و الحبس البسيط ، و الحجز في مدرسة الفتيان الجانحين ، و الحجز في مدرسة اصلاحيه) فالحبس البسيط اخف من الحبس الشديد و الحبس الشديد اخف من السجن المؤقت و هكذا .

٣- مدة العقوبة او مقدارها : اذا اتحدت الجرائم في النوع و العقوبات ، كأن تكون كلها جنائيات او جنح و كذلك العقوبة بان كانت كلها حبس او سجن ، فان العقوبة الاخف هي

الاصحح والتي تكون مدتها اقصر او مقدارها اقل وهذا في الغرامات ، فالحبس شهر
اخف من الحبس شهرين و الغرامة الف دينار اخف من الفين ، و عقوبة الحبس شهر
مع الغرامة اشد من الحبس شهرا . و كل هذا اذا لم تكن العقوبة محصورة بين حد اعلى
و حد ادنى فان كان لها حد ادنى و حد اعلى فالعقوبة الاخف هي :

أ-العقوبة التي حداها الاعلى و الادنى هما الاخفض هي الاخف فالعقوبة (٥-٨) سنوات اخف
من العقوبة (٦- ١٠)سنوات

ب-العقوبة التي حداها الادنى هو الاخف (٥- ٨) سنوات هي اخف من العقوبة (٦ - ٨)

ج-العقوبة التي حداها الاعلى هو الاخفض هي الاخف فالعقوبة من (٥ - ٨) سنوات هي اخف
من العقوبة (٥ - ١٠)

د-العقوبة التي حداها الاعلى هو الاخفض اذا اختلف الحدان الاعلى و الادنى بين العقوبات فانها
هي الاخف ، فعقوبة السجن من (٥ - ٨) اخف من العقوبة (٦ - ١٠) سنوات .

و ما ينبغي ملاحظته هو انه اذا تضمن القانون احكام لصالح المتهم و اخرى ضده فتطبق بحقه
الاحكام لصالحه ما لم تكن الاحكام وحدة لا تتجزأ فلا تطبق بعضها دون البعض لعدم قابليتها
للتجزئه ، و اذا صدرت ثلاث قوانين فتطبق اصلح الثلاثة حسب الراي الراجح في الفقه .

المبدأ في التشريع العراقي (مبدأ رجعية القانون الاصلح للمتهم على الماضي)

القانون العراقي اخذ بهذا المبدأ في المادة ٢ / ف٢ و لكن ليس بشكل مطلق بل قيد ذلك بان
يكون القانون الاصلح للمتهم قد صدر قبل ان يصبح الحكم نهائيا في الجريمة ، لذلك يجب ان
يصدر القانون الجديد الاصلح للمتهم بعد صدور الحكم النهائي على المتهم .

و الحكم النهائي : هو الحكم الذي اخذ درجته القطعية بان اصبح غير قابل لان يطعن به باي
طريق من طرق الطعن اما باستنفاذها او لفوات مددها من دون حصول طعن ، و المهم تاريخ
صدور القانون وليس تاريخ نفاذه ، و ذلك احتراماً لقوة الشيء المقضي فيه . ، و لكن هناك
استثنائين على ذلك لان الاخذ بالقييد الاساسي اعلاه قد يؤدي الى مجافاة العدالة خاصة اذا الغى
القانون جريمة ، او اذا خفف عقوبتها حتى بعد ان اصبح الحكم نهائي، لذلك استثناءهم المشرع و
جاء باستثنائين نص عليها في الفقرة (٣ و ٤ من المادة / ٢) عقوبات

١- اذا صدر قانون جديد يلغي العقوبة بعد ان اصبح الحكم النهائي يجعل الفعل غير معاقب عليه تحقيقا للعدالة او لمصلحة المتهم ، و المحكمة هنا ملزمة بوقف تنفيذ الحكم بناء على طلب المحكوم عليه او الادعاء العام و هذا الاستثناء (وجوبي) ، كما لو حذف الفعل من نطاق التجريم او اضاف سبب اباحة او مانع عقاب يستفيد منه المحكوم عليه .
و يترتب على ذلك ما يلي :

أ- وقف تنفيذ الحكم لما تبقى من العقوبة دون المساس بما تم تنفيذه من عقوبة او مصادره او غرامة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .
ب- انتهاء اثار الحكم ، أي يصبح كأن لم يكن بجميع اثاره ، و لا يعتبر سابقه في العود
ج- ان يقدم الطلب من المحكوم عليه او الادعاء العام للمحكمة التي اصدرت الحكم ابتداء ، و في حالة عدم وجود المحكمة التي اصدرت الحكم فان ذلك يكون من اختصاص المحكمة التي يعينها القانون . و كل ذلك مراعاة للعدالة و لرفع الظلم الذي يتحقق من خلال التمسك بمبدأ قوة الحكم المقضي به .

٢- الاستثناء الجوازي : اذا القانون الجديد يخفف العقوبة فقط دون الغائها جاز للمحكمة اعادة النظر في العقوبة السابقة وفقا للقانون الجديد بناء على طلب المحكوم عليه او الادعاء العام ، و هذا الاستثناء هو استثناء جوازي .